

# الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب



اللواء د. محمد فتحي عيد\*

الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب هي أول إنجاز هام في تاريخ مكافحة الإرهاب حققه مجلس وزراء الداخلية العرب بجناحية العلمي (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية) والتنفيذي (الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب) إذ تشكل القاعدة الأساسية الصلبة للتعاون الفعال بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب على الأصعدة الوطنية والعربية والدولية.



## أولاً: الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب:

أوضحت وثيقة الاستراتيجية منطلقاتها وأهدافها ومجالات ومقوماتها وآلياتها.

### ١- المنطلقات:

ترتكز الاستراتيجية على أربعة منطلقات هي: المنطلق الأول: أن أعمال العنف المنظم التي تسبب رعباً أو فزعاً، أو تهديداً بها هي أعمال إرهابية. ويخرج من أعمال الإرهاب الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل تحرير أراضيها المحتلة، والحصول على حقها في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة. وحسباً فعلت الاستراتيجية حين ربطت أضواء الشرعية على الكفاح المسلح بعدم خروجه على ميثاق قرارات الأمم المتحدة التي تأتي أن توجه أعمال العنف إلى الأبرياء أو الأطفال أو النساء.

المنطلق الثاني: منطلق ديني وأخلاقي أساسه ما يدعو إليه الإسلام من تسامح وما تدعو إليه الأخلاق العربية الأصيلة من التزام بالصدق والشهامة والعدالة والتعاون.

المنطلق الثالث: منطلق أمني أساسه الحفاظ على أمن الوطن العربي واستغلال الدول العربية وسيادة القانون على أراضيها وما يتطلبه من دراسة الأسباب الكامنة وراء

المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب الذي كان مقرراً عقده في وقت لاحق ولكن جهود الأمم المتحدة في عقده باءت بالفشل.

ناقش مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الثالث عشر (تونس - يناير ١٩٩٦م) مشروع الاستراتيجية وبعد مناقشات مستفيضة تم تشكيل فريق عمل لدراسة وتقريب وجهات النظر تجاهه، واستضافت القاهرة فريق العمل في منتصف العام ١٩٩٦م حيث أعاد صياغة المشروع ثم عرضت الصياغة الجديدة على مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في الجزائر في الربع الأخير من عام ١٩٩٦م، وساهمت المناقشات التي دارت في أكبر مسرحية لممارسة العمليات الإرهابية ومكافحتها في اكمال الوثيقة واعتمدها مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده الرابع عشر (يناير ١٩٩٧م) واعتمد خطتها المحلية الأولى في دور انعقاده الخامس عشر (يناير ١٩٩٨م) وجاءت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب على نسق الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات وفيما يلي عرض وجيز للاستراتيجية في البند أولاً وإنجازات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال الإرهاب في البند ثالثاً.

والاستراتيجية ثمرة جهود دؤوب مخلصه انطلقت من الاستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٣م حيث نصت الاستراتيجية الأمنية على ضرورة الحفاظ على أمن الوطن العربي وحمايته من الإرهاب والتخريب، وإعمالاً للاستراتيجية الأمنية وفي إطار الخطة الأمنية العربية الأولى شكل المجلس لجنة لمكافحة الجرائم المنظمة ناقشت في اجتماعها الأول (٢١ - ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٧م) موضوع العمل العربي المشترك في مكافحة الإرهاب، ووضعت اللجنة عدة مقترحات من بينها مناقشة الدول العربية للعمل على وضع سياسة وطنية وإقليمية متكاملة من أجل الوقاية من الإرهاب، ودعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لوضع برنامج خاص بالسبل والوسائل الوقائية بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وعندما عرضت مقترحات اللجنة على مجلس وزراء الداخلية العرب في دور انعقاده السادس بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٨٧م أصدر قراره بإعداد مشروع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب على ضوء قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان ١٩٨٧م وتوصيات مؤتمر الأمم



الإرهاب والعمل على إزالتها.

المطلق الرابع : منطلق دولي أساسه الالتزام بمبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية وإقامة تعاون دولي قائم على الثقة والاحترام المتبادل.

٢ - الإرهاب:

رغم أن الإستراتيجية نصت على سعيها إلى تحقيق ثمانية أهداف إلا أن التحليل العلمي الصحيح للأهداف الثمانية يبين أن للإستراتيجية هدفين رئيسيين هما مكافحة الإرهاب والحد من العمليات الإرهابية، وإيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة، أما باقي الأهداف فهي أهداف فرعية يلزم تحقيقها حتى تنجح الدول العربية في القضاء على غول الإرهاب وحتى يقف العالم على الصورة الحقيقية للإسلام دين السلام الذي ينبذ العنف ويدعو إلى الرحمة والعدل يقول الله تعالى «ولا يجرمكم شركان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى».

ولو نظرنا إلى الأهداف الفرعية لوجدنا الإسلام يدعو إلى تحقيقها حتى نكون خير أمة أخرجت للناس، قاموسها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله، أمة دعائها الحفاظ على الدين والنفس والعقل والمال والنسل، أمة دينها التعاون على البر والتقوى. كما أن تحقيق الأهداف الفرعية يجعل العالم يقف على الصورة الحقيقية للعروبة بما تعنيه من شهامة وشجاعة وكرم ونبيل وبعد عن الغدر والخيانة والعمالة والصلالة. ومن أهم الأهداف الفرعية هو الحفاظ على أسس الشرعية وسيادة القانون فالمنافخ الذي يسود فيه العدل لا يثبت فيه الحقد والكراهية ويترعرع فيه الفرد الحر القادر على واد الإرهاب، والاحرار فقط هم القادرون على تحقيق الأهداف الفرعية الخمسة الأخرى : الحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي، الحفاظ على أمن الأفراد وحقوقهم وحياتهم، الحفاظ على أمن وسلامة المؤسسات والمرافق العامة، التعاون العربي والتعاون الدولي - العربي من أجل مكافحة الإرهاب.

٣ - مجالات ومقومات الإستراتيجية:

مجالات ومقومات الإستراتيجية هي

سياسة وطنية علمية وفعالة، تعاون عربي على البر والتقوى وواد الإثم والعدوان، وتعاون عربي ودولي وفق المبادئ الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وآليات تكفل وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها.

١/٣ - السياسة الوطنية:

تحرص الاستراتيجية أن تتضمن السياسة الوطنية في كل دولة أنواعاً عدة من التدابير والإجراءات حتى تساهم مع غيرها من المقومات في تحقيق ما تهدف إليه الإستراتيجية وهذه الأنواع هي : تدابير الوقاية، تدابير المنع والمكافحة، إجراءات تحديث التشريعات، إجراءات تحديث جهاز الأمن، البحث العلمي، إجراءات التعاون والتنسيق.

النوع الأول : تدابير الوقاية:

وهي تدابير تعني بزيادة دعم الدولة للأسرة باعتبارها الإطار الرئيسي الذي يولد فيه النسل وينمو فيها الطفل ويترعرع صبياً وشاباً إلى أن يكون أسرة جديدة وفيها يكتسب الابن اتجاهاته ومواقفه الأساسية أزاء نفسه وأزاء الآخرين، كما تعني التدابير بالمدرسة باعتبارها المجتمع الذي ينضم إليها الطفل بعد فترة طفولته وفيها تحدث انصلائه الاجتماعية الأولى وفيها يبقى من الإبتدائي إلى الجامعة أو على الأقل إلى أن ينهي دراسته، وتضمن المناهج التعليمية القيم الروحية والأخلاقية والتربوية حتى تؤدي المدرسة دورها بطريقة تربوية سليمة تأخذ بيد الابن إلى بر الأمان. وبجانب الأسرة والمدرسة تعني التدابير باستخدام الإعلام لتنمية الوعي العام وإبراز الصورة الصحيحة للإسلام وتعطى للمؤسسات الدينية دوراً رئيسياً في توضيح هذه الصورة. كما تعني التدابير بدراسة الأسباب المؤدية للإرهاب والحيلولة دون تفاقمها، والعمل على إزالتها.

النوع الثاني : تدابير المنع والمكافحة:

وهي تدابير تعني القيام بالأعمال الإرهابية أو الشروع فيها أو الاشتراك فيها، كما تعني بالحيلولة دون اتخاذ أراضي الدولة مسرحاً لهذه العمليات أو الشروع فيها أو الاشتراك فيها أو التحضير لها أو تسلسل الإرهابيين إلى

أراضيها أو الإقامة عليها مع اتخاذ ما يلزم التشديد في إجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمطارات والموانئ والمنافذ لمنع التسلسل وتهريب الأسلحة والمعدات والأموال.

وتعني التدابير بمحاكمة الإرهابيين وتسليم المجرمين الهاربين للدول التي تطلبهم أو محاكمتهم وفقاً للقانون إذا لم توافق على تسليمهم، كما تعني التدابير أيضاً بتعويض المضرورين من جرائم الإرهاب، وتوفير الحماية الفعالة للمرشدين وشهود الأثبات من باب أولى العاملين في ميدان العدالة الجنائية من رجال شرطة ونيابة عامة، هيئة التحقيق والإدعاء العام وقضاء، بالإضافة إلى تعزيز سبل الحماية والأمن والسلامة للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والشخصيات الهامة، النوع الثالث : إجراءات تحديث التشريعات :

وتهدف هذه الإجراءات إلى تعديل التشريعات الوطنية حتى تساير الاتفاقيات الدولية الصادرة في شأن الإرهاب، كما تهدف إلى تشديد العقوبات المقررة لجرائم الإرهاب وأن تتضمن هذه العقوبات تجريد ومصادرة الأموال المستخدمة في ارتكاب هذه الجرائم والمنحصلة منها. وتهدف الإجراءات أيضاً إلى ضبط وتنظيم التجارة المشروعة للأسلحة والذخائر وسائر المواد الخطرة والحيلولة دون تشربها إلى أيدي الإرهابيين.

النوع الرابع : إجراءات تحديث جهاز الأمن:

وتهدف هذه الإجراءات إلى تحديث وتطوير جهاز الأمن بحيث يصبح قادراً على مواجهة مرتكبي جرائم الإرهاب والقبض عليهم وإقامة الدليل على جرمهم وتحقيق ذلك رهين بإنتقاء العناصر البشرية المؤهلة ورفع مستوى ادائهم بالتدريب وتشجيعهم على العمل بالخوافر المادية والمعنوية التي تتناسب مع حجم الاخطار المعرضين لها، وتزويد الجهاز بالامكانيات الملائمة من معدات وتقنيات حديثة بالإضافة إلى تطوير خطط العمل بشكل مستمر في ضوء الدروس المستفادة من عمليات مواجهة الاعمال الإرهابية وإجراء تجارب تطبيقية لها باستمرار. وتعني هذه التدابير باستخدام التقنية الحديثة في الكشف عن المتفجرات والتعامل معها وفي تأمين وحماية



الشخصيات المهمة والأماكن الحيوية وفي تطوير أنظمة الحماية الذاتية في المنشآت الخاصة.

النوع الخامس : البحث العلمي :

ويتناول البحث العلمي دراسة وتحليل ما يقع من أعمال إرهابية، واستخلاص أوجه القصور في المواجهة وخاصة من جانب الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب والتعرف على المعوقات التي حالت دون تدخل هذه الأجهزة لاحباط هذه الأعمال، واقتراح الحلول الملائمة لذلك، كما يعني البحث العلمي بمتابعة التطور العلمي لتوظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات الدولة وخاصة مراكز البحوث والدراسات على دراسة ظاهرة الإرهاب للتعرف على أسبابها وأساليبها ووسائلها والآثار الناجمة عنها وكيفية مواجهتها ومعالجتها.

النوع السادس : إجراءات التعاون والتنسيق : وهذه الإجراءات تهدف إلى تحديد واجبات الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب بشكل دقيق وواضح من الداخل والأزدواج وتضارب الاختصاصات ثم يأتي التنسيق بين هذه الأجهزة حتى تكامل جهودها وتصبح كالبنيان المرصوف في مواجهة غول الإرهاب. كما تهدف هذه الإجراءات بين أجهزة مكافحة الإرهاب والجمهور ورصد الحوافر المناسبة التي تشجع الجمهور على الإبلاغ بأية معلومات تصل إلى علمه عن عمليات إرهابية مزعوم القيام بها أو تم القيام بها وأن يساعد في القبض على مرتكبيها وأن يقدم المساعدة والعون لضحاياها.

٢/٣ - التعاون العربي

يتحقق التعاون العربي طبقاً للإستراتيجية من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمنع ومكافحة الإرهاب ولا سيما في مجال تبادل المعلومات حول جرائم الإرهاب ومرتكبيها في أية مرحلة تكون عليها هذه الجرائم، مرحلة التحضير، مرحلة البدء في التنفيذ، مرحلة التنفيذ، مرحلة ما بعد التنفيذ وكذا تقديم المساعدة المتبادلة في مجالات إجراءات البحث والتحري والقبض على المجرمين الهاربين، بالإضافة إلى تنظيم

وتشجيع تبادل الخبراء والخبرات العلمية والتقنية، والبرامج التعليمية والتدريبية في كل ما له صلة بمواجهة العمليات الإرهابية وتأمين وحماية الشخصيات المهمة والأماكن الحيوية ووسائل النقل والموانئ البرية والبحرية والجوية ومحطات النقل ومناطق التجمعات، وأيضاً إعداد وتبادل البحوث والدراسات التي تتناول ظاهرة الإرهاب وأسبابها واقتراح الحلول لمعالجتها وسبل الوقاية منها، وأخيراً إقامة معارض تقنية لمكافحة الإرهاب، ويقع على عاتق جهازي

مجلس وزراء الداخلية العرب العلمي والتنفيذي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب العديد من المهام لدعم التعاون العربي منها إعداد قانون عربي نموذجي لمكافحة الإرهاب، إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب تكفل تبسيط إجراءات تسليم المجرمين وإجراءات تبادل المساعدة القضائية، وضع خطط نموذجية لمواجهة الأعمال الإرهابية، وضع خطط إعلامية عربية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي وتحسينه بالقيم النبيلة، تشجيع عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب، عقد ندوات وحلقات دراسية عربية متخصصة حول مكافحة الإرهاب، إعداد برامج تدريبية نموذجية في مجال مكافحة الإرهاب، عقد دورات تدريبية مشتركة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، توحيد الموقف العربي تجاه أي دولة تقوم بمساندة الإرهاب. وأنشطت الإستراتيجية بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب مهمة جمع وتحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالجماعات والأعمال الإرهابية والتجارب الناجحة في مواجهتها، ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب - وتنسيق التعاون العربي في هذه المجالات.

٣/٣ - التعاون العربي الدولي :

يتحقق التعاون العربي - الدولي طبقاً للإستراتيجية من خلال تعزيز تعاون الدول الأعضاء وجهازي المجلس التنفيذي والعلمي مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب وجمع المعلومات والبيانات وننتاج

البحوث والدراسات المتعلقة بالوقاية والمكافحة، ومن خلال التعاون مع الدول الأخرى وخاصة في مجالات تسليم المجرمين وتبادل المعلومات وتبادل المساعدة القانونية، ومن خلال المشاركة العربية في المؤتمرات واللقاءات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب ومن خلال متابعة الجهاز التنفيذي والأمانة لهذه المؤتمرات واللقاءات والتنسيق بين الدول العربية المشاركة فيها وتزويد الدول الأعضاء بنتائجها.

٤. الآليات:

بينت الإستراتيجية أن تنفيذها رهين بقيام كل دولة عربية بإنشاء ثلاث آليات رئيسية: لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب مكونة من ممثلي الأجهزة المختصة وتولى التوجيه والإشراف والتنسيق بين هذه الأجهزة، وحدة متخصصة لجمع المعلومات عن الأعمال الإرهابية وتحليلها وتبادلها مع الأجهزة الأمنية الأخرى، ووحدة خاصة لمكافحة الإرهاب ذات كفاءة عالية وتجهيز مناسب للتعامل مع الإرهابيين.

**ثانياً : إنجازات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية:**

أولت الأكاديمية مشكلة الإرهاب ماهي جديرة به من عناية واهتمام، ووضح ذلك من البرامج العلمية التي نفذها معهد الدراسات العليا ومعهد التدريب ومركز الدراسات والبحوث وراعت الأكاديمية في تنفيذ الخطة المرحلية للإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب تحقيق خمسة أهداف أولها التقريب بين نصوص التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب، وثانيها دراسة مشكلة الإرهاب في ضوء الاتجاهات المستقبلية في القرن الحادي والعشرين واقتراح تدابير الوقاية من خطر الإرهاب التي تواجه الوضع الحالي للظاهرة وما قد يطرا عليه من متغيرات في المستقبل، وثالثها دعم وتطوير التعاون التقني العربي والدولي ورباعها علاج الآثار المترتبة على الإرهاب وخامسها توعية الرأي العام عربياً ودولياً لإظهار الصورة الحقيقية للإسلام الراض للإرهاب الداعي لمحاربتة، ووفرت الأكاديمية للبرامج العلمية كوكبة من الخبراء العرب والأجانب وأعدت لتنفيذها قاعاتها



وزارة الشؤون الداخلية السودانية، واستهدفت الندوة تحقيق مايلي: دراسة الخلفية التاريخية للإرهاب في الوطن العربي، معرفة الحجم الحقيقي للإرهاب واتجاهاته، دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤدية للإرهاب ومن ثم اقتراح أساليب المعالجة ووضع خطة للمواجهة على ضوء استقرار المستقبل، والندوة الثانية: هي الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدت بمقر الأكاديمية ١٩٩٩م واستهدفت توعية الرأي العام العالمي، والاستفادة من الخبرات الدولية وترجمة التعاون العربي الدولي إلى الواقع العملي بالإضافة إلى جمع الأدبيات الشاملة حول الإرهاب. واحتل موضوع الإرهاب مكاناً بارزاً في قائمة المحاضرات الثقافية العامة التي تنظمها الأكاديمية اعتباراً من عام ١٩٨٣م عندما أقيمت محاضرة عن العنف السلوكي، ثم توالى المحاضرات لعل من أهمها محاضرة عن العمل الأمني المشترك ومكافحة جرائم الإرهاب الدولي قدمها خبير أمني في بغداد عام ١٩٨٩م وفي إطار الخطة المرحلية للاستراتيجية القيت محاضرة في السودان عن ظاهرة الإرهاب ومخاطرها والعوامل المؤددة لها وأساليب مكافحتها عام ١٩٩٨م ومحاضرة في المغرب عن ظاهرة الإرهاب ومخاطرها ١٩٩٩م ومحاضرة باللغة الفرنسية موضوعها إيضاح الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة ونبذها للإرهاب في جامعة باريس الثانية بفرنسا، وكان أول إصدار للأكاديمية في مجال مكافحة الإرهاب هو كتاب الكشف الفني على الطرود والرسائل الملعومة عام ١٩٨٢م ثم توالى الإصدارات ومن بينها كتاب الإرهاب باستخدام المتفجرات، أمن المطارات، احتجاز الرهائن، والإجرام المعاصر، وإعمالاً للخطة المرحلية أصدرت الأكاديمية كتاب واقع الإرهاب في الوطن العربي، وتحت الطبع الآن كتاب عن التقنية والإرهاب، بالإضافة إلى المقالات التي نشرت في مجلة (الأمن والحياة) والبحوث التي نشرت في المجلة العلمية المحكمة (المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب).

✽ مدير الإدارة العامة للشؤون العلمية - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ■

وقانونية ودولية وأمنية واجتماعية حتى قارب عددها عشرين رسالة.

## ٢. معهد التدريب:

بدأ التدريب في مجال مكافحة الإرهاب عام ١٩٨٣م وكانت أول دورة تدريبية في شهر مايو، وكان موضوعها حماية المنشآت العامة، وثانيها في شهر ديسمبر وكان موضوعها عملية التفاوض مع محتجز الرهائن ثم توالى عقد الدورات التدريبية والحلقات العلمية، وتناولت الدورات الموضوعات التالية: مكافحة الإرهاب، أساليب وحماية الشخصيات الهامة، وحماية الطائرات من مخاطر الإرهاب، وكشف المتفجرات وإبطال مفعولها، والتعامل مع المتفجرات والشراك الخادعة، وحماية الأحياء الدبلوماسية، التحليل المخبري لمخلفات التفجير وتأمين سلامة الطيران المدني، وأمن المطارات وإجراءات التحري والمراقبة والبحث الجنائي وقد زاد عدد الدورات التدريبية على ثلاثين دورة تدريبية بعضها نفذ في مقر الأكاديمية والبعض الآخر نفذ في دول عربية وأجنبية مثل تونس والجزائر وإيطاليا وفرنسا والنمسا.

ومن أهم الحلقات العلمية التي نفذها معهد التدريب مؤخراً حلقة علمية موضوعها (ضحايا الإرهاب) هدفت إلى بلورة كيفية مساعدة ضحايا الإرهاب من النواحي المادية والقانونية والنفسية والطبية وكيفية تعويضهم وقد عقدت هذه الحلقة في ١٩٩٩م.

## ٣. مركز الدراسات والبحوث:

كانت أول ندوة علمية نظمها مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية (قسم الندوات واللقاءات العلمية) في مجال مكافحة الإرهاب عن أمن المطارات عام ١٩٨٣م ثم توالى عقد المؤتمرات واللقاءات العلمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقدتها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الجنائية والدولية وكان من أبرز الندوات التي عقدتها الأكاديمية ندوتان: الندوة الأولى تشرعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، عقدت في السودان عام ١٩٩٨م بالتعاون مع

المزودة بأحدث الوسائل التعليمية والتدريبية بالإضافة إلى مختبراتها الجنائية ومعاملها التي يتم تحديثها باستمرار وكذا ميادين التدريب ومسرح الجريمة الذي أعد بطريقة تمكن من إعادة تشكيكه على النحو الذي يريده الخبير ويقتضيه موضوع البرنامج بالإضافة إلى معرض الأجهزة الأمنية ومعرض الأسلحة والمكتبة الأمنية ومركز المعلومات والقاعات المجهزة للرماية فضلاً عن قيام الأكاديمية بتوثيق البرامج بالصوت والصورة وفيما يلي عرض لهذه الجهود.

## ١. معهد الدراسات العليا:

بدأت الدراسة فيه العام الدراسي ١٤٠٣هـ / ١٤٠٤هـ قدم موضوع الإرهاب ومكافحته ضمن مادة المشكلات الأمنية المعاصرة للدارسين في برنامج مكافحة الجريمة وفي برنامج القيادة الأمنية كما قدم موضوعات مرتبطة بالإرهاب ضمن مقررات أساليب التصدي للاخطار وإدارة الكارثة ووسائل إزالة الكارثة للدارسين في برنامج الحماية المدنية والسلامة والأمن الصناعي وهي برامج كانت تمنح خريجها درجة الماجستير وفي التطوير الجديد لمعهد الدراسات العليا الذي تم تنفيذه اعتباراً من العام الدراسي ١٤١٧ / ١٤١٨هـ يقدم المعهد الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب ضمن موضوعات مادة التعاون الأمني العربي المقررة على الدارسين في برامج الماجستير الأربعة: العلوم الشرعية، العدالة الجنائية، العلوم الإدارية، والعلوم الاجتماعية. كما يقدمها كمسئلة أمنية ضمن مادة المشكلات الأمنية المقررة على الدارسين في ماجستير العلوم الشرعية ومسئلة من مشكلات السياسة الجنائية المعاصرة ضمن مادة السياسة الجنائية المقررة على الدارسين في ماجستير العدالة الجنائية ويتم تطوير هذه المقررات باستمرار على ضوء المتغيرات الأمنية والإقليمية والدولية.

وكانت أول رسالة ماجستير إيجزت أهداها دارس في مجال الإرهاب هي الإرهاب الدولي خطورته والتخطيط لمواجهته ثم توالى الرسائل التي تناولت الإرهاب من زوايا شرعية